# موقفا تونس وفرنسا من نشاط
# جبهة وجيش التحرير الوطني في تونس
# 1962- 1957

أ. كريم مقنوش
باحث بالمركز

إن المتتبع لنشاط جبهة وجيش التحرير الوطني بتونس يدرك تمام الإدراك أن ثمة اختلافا متباينا بين موقف تونس وفرنسا من ذلك النشاط، فالأول يريد كسب عطف الثورة الجزائرية باعتبارها قضية مصيرية مشتركة تندرج تحت غطاء التعاون المغاربي، رغم بعض التوترات التي حدثت نتيجة تعكّر العلاقات التونسية الفرنسية، وأما الثاني فموقفه بات واضحا من خلال التواجد الجزائري بقوة فوق التراب التونسي وما الاعتداءات العسكرية الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية إلا خير دليل على ذلك.

ومن ثمة يجدر بنا طرح عدة تساؤلات وإشكاليات منها أنه رغم استمرار الدعم الشعبي التونسي للثورة الجزائرية إلا أن الموقف الرسمي تأثّر بالسياسة الفرنسية خاصة الديغولية في ضرب التضامن المشترك الجزائري التونسي من خلال عدة قضايا.

وهل أثمرت الضغوط والاعتداءات الفرنسية على تونس في ضرب قواعد الثورة الجزائرية، أم أنها زادت في تردي العلاقات التونسية الفرنسية ؟

**1- موقف تونس من نشاط الجبهة :**

**❖ موقف الحكومة التونسية :**

منذ البداية أدرك بورقيبة من خلال خطابه في 19 أفريل 1956 بأن استقلال تونس بدون الجزائر يعتبر استقلالا ناقصا، وأن الوضع في الجزائر مقلق بسبب تزايد القمع الفرنسي للشعب الجزائري مما يؤثر

سلبا على العلاقات التونسية الفرنسية، ولهذا صرّح بأنه يبذل كل ما في وسعه على إيجاد الحلول السلمية [1]، ففي خطاب ألقاه بورقيبة في 20 أكتوبر 1956 قال : "إن تونس لن تسمح لفرنسا باستعمال ترابها كنقطة انطلاق في الحرب التي تشنها في الجزائر، وأن على فرنسا أن تعلم بأن جيشها المرابط بتونس لا يمكن بأي حال أن ينسق أي عملية مع الجيش الفرنسي المتمركز بالجزائر" [2]. وبخصوص موقفه من نشاط الثوّار الجزائريين فقد كان غير مرتاح للتعاون القائم بين الجزائريين واليوسفيين، وكان يتبرم من الفوضى والمشاكل التي يثيرونها فوق التراب التونسي، واشتكت حكومة بورقيبة من تعدد المتحدثين باسم الثورة [3]، وكان السعيد عبد الحي هو المسؤول العسكري عن تمرير الأسلحة بتونس الذي أرسله شيحاني بشير بموافقة أحمد بن بلة الذي لم يكن يتفاهم مع أنصار بورقيبة [4] .

وفي مطلع 1956 طلب المسؤولون التونسيون بواسطة اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من قادة الجبهة بالداخل إيفاد مسؤول من أجل تسوية المشاكل القائمة بتونس،

فكلّف عبّان رمضان حامد روابحية للسفر ومعاينة الوضع هناك، فوصل هذا الأخير إلى تونس في أواخر مارس 1956 واتصل بالوزيرين الباهي الأدغم والطيب المهيري في حكومة بن عمار الذين اشتكا له تعامل الجزائريين مع المعارضة اليوسفية وشرحا له ما

ينتظره المسؤولون التونسيون من قيادة الثورة [5]، ملخصا ذلك في أمرين :

- أن يتخذ الثوار الجزائريون الشريط الحدودي التونسي قاعدة خلفية للاستراحة وألا يحوّلونه إلى ساحة قتال مع الفرنسيين.

- أن يلتزموا الحياد بخصوص الخلاف الدائر بين أنصار بورقيبة وأنصار ابن يوسف.

استغل بورقيبة بعض المواقف كمبررات لاستعمالها ضد أعضاء الحكومة المؤقتة عندما استقبلهم في أكتوبر 1959، مثل مؤامرة العموري وانفصال حنبلي والأزمات الأخرى التي كانت تتخبّط فيها الحكومة المؤقتة، مؤكدا على تحفظاته بأنه لا يستطيع أن يترك على الأراضي التونسية جبهة عرضها مائتا كيلومتر، وجيشا قوامه 15 ألف جندي وحكومة لا تستطيع السيطرة على جيشها [6].

كان بورقيبة يلحّ باستمرار على تسوية القضية الجزائرية مركّزا على مبادرات الجنرال ديغول المغرية والتي كانت بمثابة فرصة سانحة يجب استغلالها، فلقد اعتبر دعوة ديغول لإنهاء الحرب في الجزائر خطوة صحيحة، واعتبر بورقيبة تصريح ديغول في 16 سبتمبر 1959 الداعي إلى الاعتراف بحق تقرير المصير حدثا تاريخيا، وفي إحدى خطب بورقيبة في 1 أكتوبر 1959 لام أعضاء

الحكومة المؤقتة لرفضهم الالتحاق بباريس لتصفية المشكلة الجزائرية [7].

بدأ القلق التونسي يتزايد في الوقت الذي بدأت فيه قضية الصحراء الجزائرية تتضح معالمها، فبدل أن يقف بورقيبة إلى جانب الحكومة المؤقتة بدأ يطمح إلى تنصيب نفسه طرفاً منازعاً فيها. والخطأ الذي وقع فيه بورقيبة أنه طرح المشكلة قبل أن يحصل اتفاق بين فرنسا والجزائر مما أدى به إلى إثارة الجزائريين دون أن يستميل فرنسا [8].

بعد خطاب ديغول في 16 سبتمبر 1959 الداعي إلى تقسيم الجزائر، فتح باب التفاوض مع الجزائريين، وعن موقف بورقيبة فهو يرى "حلاّ ديمقراطيا عادلا للمشكلة الجزائرية"، ويسانده فيها الأمريكان بحيث عيّنت الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسيا يدعى "بلاك" مكلّف بالسفارة بتونس ويقوم بالإشراف على الشؤون الجزائرية للضغط على أعضاء الحكومة المؤقتة لقبول حل الوسط، مع إعطاء ضمانات أمريكية لبقاء سيطرتها على الأوضاع في الجزائر، وحثّ أيضا بورقيبة في خطابه 1 أكتوبر 1959 قادة جبهة التحرير الوطني على الذهاب إلى باريس، وما إن حل تاريخ 14 جوان 1960 حتى أعلن ديغول في بيان دعا فيه قادة الثورة للتوجه إلى باريس لمباشرة المفاوضات، ولتفويت الفرصة في محاولة إظهار روح المبادرة

والتفاوض، أرسل وفد برئاسة فرحات عباس لإجراء مفاوضات مولان التي انتهت بالفشل [9].

لقد كان مسطّرا في ندوة تونس في أكتوبر 1956 أن تدرس مسألة دعم الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي، لكن عملية القرصنة واختطاف الزعماء حال دون ذلك، وأفسح المجال لسياسة بديلة تبنتها لجنة التنسيق والتنفيذ تهدف إلى حشد الدعم الرسمي والاستفادة من الأهمية اللوجستيكية لتونس.

حاول محساس أن يملأ الفراغ المسجل بغياب ممثلي الثورة عن حضور الندوة، وقدم نفسه على أساس أنه الوصي الشرعي وبالتالي تحدى قيادة الداخل وجمع حوله قادة أوراس النمامشة وسوق أهراس ودعاهم إلى الاستمرار في رفض قرارات مؤتمر الصومام. وفي هذا الجو المشحون والمتأزم، اجتمع لأول مرة بن عودة بمحساس وعمار بوقلاز في شارع مدريد بتونس لإقناعه عن العدول عن مواقفه وان استمر فيها فسيؤدي إلى تحطيم الثورة [10].

وعلى الرغم من استمرار الدعم التونسي للثورة الجزائرية وكثرة الأحداث في الأراضي التونسية سببت توترات بين الطرفين منها العدوان الفرنسي على بنزرت في سنة 1961 بسبب تمركز جيش التحرير الوطني بتونس.

وفي سياق تطبيق سياسة الدعم التونسي للجبهة قال الحبيب بورقيبة في خطابه الأسبوعي : " يجب أن يعالج المرض من جذوره، فلقد

اتضح من حادثة ساقية سيدي يوسف أنه ما هو إلا جزء من أعمال أكبر، وأن هناك عشرات، ومئات ساقية سيدي يوسف في الجزائر ويقع ذلك باسم العالم الحر، وباسم الشعب الفرنسي... باسم أمة وشعب له ماضيه ووزنه. وذلك ما شجع العسكريين الفرنسيين على القيام بهذا الاعتداء، لأنهم قد استأنسوا قيامهم كل يوم بأمثال ذلك في الجزائر".

أما وزير الدفاع التونسي الباهي الأدغم قال في تأبين ضحايا العدوان : "في هذا العدوان صورة ناطقة من صور الحوادث، والغارات، التي يقوم بها جيش الاستعمار على الجزائر منذ ما يزيد على ثلاث سنوات، وهذا مما يغذي شعور الأخوة والتضامن والدين واللغة، الذي نشعر به إزاء إخواننا الجزائريين، ستخطو حادثة ساقية سيدي يوسف خطوة شاسعة بالقضية الكبرى، قضية شمال إفريقيا نحو الهدف المنشود" [11].

**❖ دور صالح بن يوسف في دعم الجبهة :**

أعلنت المعارضة التونسية والمتمثلة في تيار صالح بن يوسف مواصلة الكفاح إلى جانب الثورة الجزائرية حتى يتحقق الاستقلال التام لتونس والجزائر، وتم إحياء جبهة الكفاح في تونس بتوجيه من صالح بن يوسف وبالتنسيق مع بن بلة اللذين أمضيا اتفاقية التعاون سنة 1955 [12]، وامتد نفوذها ليشمل مناطق إستراتيجية بالجنوب اعتبرت منافذ حيوية للثوار الجزائريين لتسهيل مهمة تمرير الأسلحة.

فتحولت الثورة الجزائرية إلى رهان بين بورقيبة وصالح بن يوسف منذ ظهور البوادر الأولى لهذا الخلاف بعد الإعلان عن التوقيع على اتفاقيات 3 جوان 1955.

وُجد تنسيق بين صالح بن يوسف والثوار الجزائريين منذ اندلاع الصراع اليوسفي البورقيبي، فالصحف الصادرة خلال تلك الفترة أكدت على ذلك، كما أكدته الأوساط الرسمية التونسية.

إن بعض المجموعات التي كانت تحسب على الحركة اليوسفية، كانت تتكون من عناصر جزائرية على غرار جهة قفصة، حيث يعد حوالي 25 متمردا جزائريا [13].

بحيث تجسدت مهمة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الذي كان يشرف على إيصال الأسلحة بتكريس كل الجهود والتنسيق مع المعارضة اليوسفية لإنجاح هذه المهمة، وكان أحمد بن بلة على اتصال وثيق بالقيادة المصرية التي قدمت كميات معتبرة من الأسلحة التي تم جمعها وتخزينها بليبيا على أن يتم نقلها بواسطة ثوار الأوراس بالتعاون مع اليوسفيين إثر اتفاق أحمد بن بلة مع صالح بن يوسف للاستعانة بالتونسيين في إدخال الأسلحة وإيصالها إلى الحدود الجزائرية التونسية، وتكثفت الاتصالات بين المعارضة التونسية وقادة الأوراس بغرض تأمين وصول الأسلحة. ويذكر عبد الحميد زوزو في دراسة أعدّها أن اتصالات عديدة ومتكررة جمعت شيحاني بشير والطاهر الأسود بناحية سوق أهراس، ويذكر أن

اجتماعا انعقد في 18 ماي 1955 بجبل بوجلال ضم أكثر من 80 مسؤولا بحضور الطاهر الأسود وشيحاني بشير [14].

ويظهر أن هذا الاجتماع التنسيقي تم بتوجيه من لجنة تحرير المغرب العربي وممثليها بالقاهرة من أجل التنسيق لخلق جبهة كفاح مشتركة، ويأتي مباشرة إثر اجتماع بن بلة مع صالح بن يوسف في أفريل 1955، وقد سهلت المخابرات المصرية مهمة إحياء الكفاح المسلح بتونس واتصل فتحي الديب بقائد المقاومة الطاهر الأسود وضبط معه خطة لمهاجمة القوات الفرنسية وتنسيق العمل بين الجبهتين التونسية والجزائرية، وأكد الطاهر الأسود الالتزام ببذل كل الجهود لتوصيل الأسلحة والذخيرة المطلوب إيصالها للجزائريين [15].

هذه التعهدات والالتزامات هي التي حتّمت على عناصر المعارضة اليوسفية مواصلة النضال والعمل التنسيقي مع الجزائريين رغم إعلان استقلال تونس في مارس 1956، وهي نفسها التي جعلت الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وقادة الأوراس يواصلون التعامل معها اعترافا بخدماتها المهمة في تمرير الأسلحة.

وقد تم تمرير عدة قوافل من الأسلحة عبر الجنوب التونسي إلى مناطق الأوراس لكنها لم تكن كافية أمام تزايد احتياجات الجزائريين من السلاح ويوضح بعض مجاهدي القاعدة الشرقية في هذا الصدد أن جيش التحرير التونسي

كان يعبر الحدود التونسية الجزائرية ويخوض المعارك إلى جانب جيش التحرير الوطني ضد الجيش الفرنسي وهذا ما أكّده جمال قنان بأن معركة أم العرائس التي خاضها التونسيون والجزائريون تعتبر خير دليل على دور دول المغرب العربي في تدعيم وتعزيز الثورة الجزائرية [16].

وفي بيان أصدره صالح بن يوسف في القاهرة في 28 أفريل 1956 حلّل فيه الوضع الراهن بتونس واعتراف فرنسا باستقلال تونس التام في نطاق التكافل[17]، والذي ترجم فيه بأن مواصلة كفاح الشعب التونسي يُعدّ مساندة إيجابية لكفاح أشقائنا الجزائريين وهي مساندة إيجابية فعلية لا قولية.

إن حكومة بورقيبة كثيرا ما تتظاهر بمساندتها للشعب الجزائري المكافح وتسلك في الواقع سلوكا هو إلى الخيانة والغدر أقرب، بحيث جنّدت عصابات بقيادة البعض من المقاومين التونسيين الذين شاركوا في ثورة تونس سنة 1954، ففي الجنوب التونسي وبمنطقة الحامة عصابة يقودها "ساسي الأسود" مهمتها مطاردة القوافل التي كانت تحمل السلاح إلى الجزائريين عبر الأراضي التونسية، وقد حجزت هذه العصابة قافلتين بعد معارك دامية سقط فيها عدد من المجاهدين الجزائريين الذين كانوا يرافقون تلك القوافل وكان ذلك في شهري جانفي ومارس المنصرمين، وهناك عصابة " محجوب بن علي " كان يتصدى للاجئين الجزائريين. أما

عصابة " الحسين بوزيان " في قفصة بالجنوب الغربي التونسي كانت مهمتها حراسة الطرق المؤدية إلى الجزائر ويقوم بالقبض على القوافل المحملة بالسلاح [18].

### ❖ الدعم الشعبي للجبهة :

منذ البداية وقف الشعب التونسي تلقائيا وعفويا مع نصرة القضية الجزائرية رغم الضغوطات الفرنسية على تونس، فلم يتأخر التونسيون في الدعم على جميع المستويات وفي ميادين كثيرة ومتنوعة، منها التطوّع في صفوف الثورة الجزائرية، واستقبال اللاجئين الجزائريين واستضافتهم داخل العائلات التونسية، والمساهمة في جمع التبرعات لفائدة الثورة، مع المشاركة في التجمعات والمسيرات والتظاهرات، وقد تجسدت مظاهر التضامن من خلال المساهمات التالية :

**1- التطوّع والتجنيد في صفوف الثورة الجزائرية :**

تطوّع الشباب التونسي في صفوف جيش التحرير الوطني مع نهاية 1955 وبداية 1956 فكان التطوع عاما، شمل مختلف شرائح المجتمع التونسي أدى إلى سقوط العديد الضحايا في مختلف العمليات وصل إلى أكثر من 5 آلاف شهيد و1200 مسجون مابين 1955 و1958، كما لم يتوان التونسيون عن فتح مكاتب للتجنيد

للمتطوعين في كل من سوق الأربعاء وعين الدراهم وغارديماو وسبيطلة وتاجروين والقيروان، بحيث يتمّ تزويدهم بالأسلحة واللباس ويلتحقون عبر ممرات محددة على الحدود التونسية الجزائرية، مما استدعى من كاتب الدولة للدفاع الفرنسي جاك شوفالي من زيارة الحدود الجزائرية التونسية لاتخاذ التدابير لمنع تسلّل الثوار التونسيين إلى الجزائر أو العكس [19].

ولم يقتصر التجنيد على فئة معينة من الشعب التونسي بل تعداه إلى صفوف الطلبة سواء في الداخل أو في الخارج، ففي بعض الجامعات الفرنسية انضم الطلبة إلى الخلايا السرية لجبهة التحرير الوطني في إطار التلاحم الطالبي المغاربي، ولتسهيل عملية تنقّل الطلبة في أوروبا وتونس قام محمد المصمودي سفير تونس في فرنسا بمنحهم جوازات سفر تونسية [20].

**2- المظاهرات الشعبية :**

خرج آلاف التونسيين إلى الشوارع تأييدا للثورة الجزائرية وتنديدا لعملية اختطاف الطائرة المقلة للزعماء الخمسة في 22 أكتوبر 1956، وقعت اشتباكات بين الجيش الفرنسي وسكان مناطق سوق الأربعاء والكاف والحامة وسبيطلة وقابس سيدي بوعلي وغيرها وقاموا بمنع مرور القوافل العسكرية الفرنسية إثر حركات استفزازية من قبل السلطات الفرنسية على الحدود [21].

ففي 30 جانفي 1957 وبمناسبة عرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة دعا الحزب الدستوري الحر التونسي إلى شن إضراب على جميع الأصعدة تأييدا للثورة الجزائرية.

ومن مظاهر المساندة أيضا نظم الحزب الحر الدستوري بمناسبة يوم التضامن الدولي مع الجزائر في 30 مارس 1958 تظاهرات عامة عبر مختلف أنحاء البلاد عبروا تأييدهم المطلق للشعب الجزائري، ومن قاعة البالمريوم وجّه الحزب برقية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ أكّد فيها وقوف الشعب التونسي إلى جنب إخوانهم الجزائريين لمناصرة القضية الجزائرية [22].

وإثر انعقاد مؤتمر المهدية في جوان 1958 قام التونسيون برفع شعارات مناهضة للحلف الأطلسي وسياسته المؤيدة للسياسة الاستعمارية في الجزائر، وفي نفس الوقت بمثابة وسيلة ضغط على الحكومة التونسية للتمسك أكثر بمبادئ الوحدة المغاربية [23].

وفي حشد كبير بلغ 250 ألف تونسي تجمعوا بتونس العاصمة بمناسبة الذكرى السادسة لاندلاع الثورة وذلك سنة 1960 أعلنوا فيه تجديد تضامنهم مع القضية الجزائرية وندّدوا باستقلال الجزائر وسقوط فرنسا ومن وراءها الحلف الأطلسي، كما تهاطلت برقيات التأييد على الحكومة المؤقتة من كل القطر التونسي منها سوسة، النفيضة، المهدية، صفاقص، باجة، القصرين، الكاف، غارديماو، توزر وغيرها [24].

وفي التفاتة طيبة من التونسيين قاموا بإضراب عام في 16 نوفمبر 1961 تضامنا مع المعتقلين الجزائريين مطالبين بإطلاق سراحهم من السجون الفرنسية [25].

كان الشعب التونسي يؤيد ويناصر مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة، ويتجند لإحياء مناسبات التضامن مع الجزائر.

**3- المساعدات المالية والتكفّل باللاجئين :**

شملت المساعدات المالية في جمع التبرعات لصالح الثورة وأخذت اشكالا مختلفة تمثلت في الضرائب وبيع التذاكر وفرض رسوم شهرية على التجار والاقتطاع من أجور العمال والموظفين، وتتحدث التقارير الفرنسية عن حملات جمع الأموال بمبالغ كبيرة توضع في حساب خاص جاري لجبهة وجيش التحرير الوطنيين [26]. كما ساهمت الحكومة التونسية بنقل أموال المتبرعين من أوروبا سنة 1958 والمقدّرة بـ 400 مليون فرنك عبر سفارتها بباريس بواسطة الحقائب الدبلوماسية [27].

وفي هذا الإطار قدّم أحمد فرانسيس تقرير مالي حول مساهمة الدول العربية المالية سنة 1960 والمقدّرة بـ 12 مليار فرنك والتي كان نصيب الدول المغاربية فيها بـ 150 مليون فرنك تدفع إلى خزينة الحكومة المؤقتة [28].

وأمام موجة الغضب الشعبية وتعبئة إمكانيّات الدّولة التونسية لإيقاف انتهاكات الجيش الفرنسي، سارعت حكومة الاشتراكي غي مُولي Guy Mollet إلى تهدئة الوضع، لكنّ الجيش الاستعماري واصل

عمليّاته الاستفزازية، وفي غضون شهر نوفمبر 1956 بادرت السّلطات العسكريّة الفرنسية بتونس وبدون إعلام الحكومة التونسية ولا حتى الفرنسية (بباريس) بتركيب أجهزة ردار على مرتفعات بئر دراسن لمراقبة تحرّكات المجاهدين الجزائريّين، فعبّر السكّان عن سخطهم وسقط شهيديْن والكثير من الجرحى، الشيء الذي أجبر رئيس الحكومة الفرنسيّة غي مولي على إعطاء الإذن لإزالة محطة المراقبة السّالفة الذكر [29].

**2- موقف فرنسا :**

**أ- التهديدات الفرنسية وضغوطها على تونس :**

منذ أن ازداد نشاط الثورة الجزائرية في تونس ومساعي قادتها في كسب أكبر قدر ممكن من الدعم التونسي الرسمي والشعبي لم يرق لفرنسا ذلك، فاجتهدت هذه الأخيرة في كسب موقف القوى السياسية في تونس وعزلها عن إستراتيجية مغربة الحرب، خاصة وأن فرنسا وعلى رأسها الجهاز العسكري في الجزائر دخل في صراع وأصبحت الوحدة العسكرية للجيش الفرنسي مهددة بالسقوط، بسبب تمرد بعض قادته الذين أرادوا توسيع دائرة الحرب وجعلها تصل إلى التراب التونسي [30] لإجبار تونس حسب ظنها على طرد الجزائريين عن أرضها.

طالب بورقيبة منذ جوان 1956 بجلاء القوات الفرنسية التي لا تزال مرابطة بالبلاد، إلا أن فرنسا كانت تريد المحافظة على

أكثر ما يمكن من قواتها بتونس للحيلولة دون مساس الدولة التونسية بالمصالح الفرنسية المتبقية في البلاد. ولتضييق الخناق على الثورة الجزائرية. نظم الحزب الحاكم بداية من 18 سبتمبر 1957 مظاهرات كثيرة للمطالبة بجلاء القوات الفرنسية عن البلاد، خاصة وقد قامت القوات الفرنسية بالكثير من الغارات على المواقع الحدودية لمنع تونس من مؤازرة الثورة الجزائرية، رغم ذلك ساندت تونس الثورة الجزائرية رغم تبرّمها من الوجود الكثيف للقوات الجزائرية بالتراب التونسي.

**❖ العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف 1958 :**

وكانت أخطر الغارات الفرنسية القصف الجوي لقرية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 [31] بسبب تواجد قوات جيش التحرير فيها، وبموقعها الاستراتيجي شكلت خطورة باعتبارها قاعدة خلفية حقيقية لوقوعها بين الحدود الجزائرية التونسية، وبدأ التحرّش الفرنسي على تونس والتخطيط للعدوان منذ سنة 1956 بحيث تعرضت عدة مدن تونسية لضربات الجيش الفرنسي منها عين الدراهم، غارديماو، الكاف، جندوبة، القصرين، وقفصة، مما استدعى إعلان حالة الطوارئ في 9 سبتمبر 1957 [32].

شكّل انتصار جيش التحرير الوطني في معركة "جبل واسطة" في 11 جانفي 1958 بقيادة الرّائد الطّاهر زبيري ضربة قوية للجيش الفرنسي التي قتل له فيها 17 عسكريا ووقع 5 آخرين في

الأسر، واتهام الحرس الوطني التونسي بمساندة جيش التحرير في هذه المعركة حتى تستُغلها فرنسا كذريعة لقصف قرية "ساقية سيدي يوسف" معتبرة بوجود مراكز لجيش التحرير في الأراضي التونسية، فأمر وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس بملاحقة الجنود الجزائريين إلى داخل التراب التونسي بدعوى ما اسماه بحق التتبع [33].

وبعد 28 يوما من أسر الجنود الفرنسيين وعجز المسؤولين الفرنسيين والتونسيين عن تحريرهم، قام الطيران الفرنسي في 8 فيفري 1958 بقصف وحشي لقرية سيدي يوسف الآهلة باللاجئين الجزائريين الذين قدّموا لتسلم بعض المساعدات من الهلال الأحمر التونسي والصّليب الأحمر الدّولي- وكان يوم سوق أسبوعي- كرد فعل على معركة الواسطة مستعملة 27 طائرة من نوع بـ 26 وبـ 27 وكروسير ومسترال [34] ألقت أطنانا من القنابل في ظرف ساعة واحدة، التي أسفرت عن مقتل 79 مواطنا تونسيا من بينهم 20 طفلا و11 امرأة و130 مواطنا تعرضوا إلى جروح مختلفة، بالإضافة إلى تدمير مؤسسات رسمية [35].

وعلى إثر العدوان توترت العلاقات التونسية الفرنسية [36] إذ طالبت فرنسا بوقف نشاط جيش التحرير الوطني على الأراضي التونسية وإعادة الجنود الفرنسيين المعتقلين في تونس، ومن جهته قام الحبيب بورقيبة بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي، وتولى رفع

الشكوى مندوب تونس المنجي سليم في 9 فيفري 1958، فردّ رئيس الوزراء الفرنسي غيارد بتقديم شكوى مضادة بحجة أن تونس تدعم جيش التحرير الوطني في نصب الكمائن وقطع أسلاك خط موريس، مما أدى إلى تصعيد الموقف التونسي بقيام بورقيبة بقطع العلاقات مع فرنسا بسحب سفيره محمد المصمودي من باريس في 12 فيفري 1958 [37].

تدّخل نائب وزير الخارجية الأمريكي "روبرت مورفي" إلى جانب المسؤول الدبلوماسي البريطاني "هارولد بيلي" للوساطة بين تونس وفرنسا، وقابلوا "بورقيبة" والمسؤولين الفرنسيين لتهدئة الأمور، ورافق هذه التحركات الدبلوماسية ضجّة إعلامية عالمية ضخمة أربكت السلطات الفرنسية ووضعتها في قفص ضيق، وأخذت القضية أبعادا دولية، وكان ذلك في صالح الثورة الجزائرية [38].

وقابل بورقيبة الاعتداء بطلب السلاح من الو. م. أ وبريطانيا للدفاع عن سيادة بلاده، وكانت خطة منه أن لمّح لهم بالتوجّه إلى الكتلة الاشتراكية للحصول على الأسلحة وذلك في محاولة منه للضغط على الدبلوماسية الأمريكية للتحرّك باتجاه فرنسا للضغط عليها [39].

تضاعف التنسيق بين فرنسا والو. م. أ خلال الثورة الجزائرية، فالدعم الأطلسي لفرنسا ازداد كلما هدّد جيش التحرير الوطني

هذه الأخيرة، ذلك ما يفسر مشاركة الطائرات الأمريكية مع فرنسا في العدوان على ساقية سيدي يوسف [40] نقلا عن صحيفة ليكسبريس l'Express الأسبوعية الفرنسية " مشاريع لحل المشاكل الجزائرية " بتاريخ 1958/04/06 : تدخلت الوساطة الأمريكية البريطانية محاولة منهما لإيجاد حل للقضية الجزائرية وفض النزاع، وذلك في إطار ما سمي الحرب الباردة من المد الشيوعي في المنطقة.

وفي النهاية وبعد مشاورات في تونس بين طرفي النزاع الفرنسي الجزائري تأكدت الحكومة الأمريكية بأن النظرية التونسية القائلة بأن المشاكل التونسية الفرنسية لا يمكن فصلها عن حرب الجزائر [41]، ومن هذا المنطلق حاولت الو. م. أ الضغط على الحكومة التونسية من أجل تقييد نشاط الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير الوطني بتونس وعرقلة مسيرة الثورة [42]، وفي أحد الاستجوابات لرئيس الحكومة الفرنسية فيليكس غايارد وضع شرطين أساسين للأمريكيين لكي يستجيب لطلبهم بإقامة مزاحف قذف في أوروبا هما :

1- دعم مطلق لتسوية المشاكل في إفريقيا الشمالية.

2- مساعدة مادية معتبرة لمواصلة الحرب في الجزائر.

بحيث بلغت الخسائر الفرنسية في حرب الجزائر حسب بعض الخبراء 700 مليار فرنك سنويا، وحوالي مليارى ونصف فرنك في شهر

جانفي 1958، مما شكّل ثقلا كبيرا على الميزانية العمومية الفرنسية [43].

ونقلا عن صحيفة نيويورك تايمز New York Times الأمريكية بعنوان " رأي أمريكي في المشكلة الجزائرية " بتاريخ 1957/03/14 : والمشكلة الجزائرية لا يمكن أن تنفصل عن المشكلة المالية، فوزير المالية م. رامادياي صرّح للوزراء أنه أقام ميزانية على أساس انتهاء الحرب بانتهاء سنة 1956، ولكن الأمور تغيرت، فطلب من وزير الدفاع بتقليل من مصاريف الحرب، خاصة من عدد القوات المرابطة بالحدود التونسية الجزائرية وهذا ما أثار مخاوف الحكومة الفرنسية من قوة جيش التحرير الوطني على الحدود [44].

وبخصوص الاشتباكات والمناوشات في التراب التونسي، وحسب جريدة لورور الفرنسية l'Aurore أن هذه العمليات بلغت في سنة 1959 حوالي 30 عملية اشتباك لترتفع سنة 1960 إلى 50 اشتباك بسبب اقتناء جبهة التحرير كمية معتبرة من الأسلحة الخفيفة والمقدرة بـ 14. 500 قطعة، لترتفع إلى 30 ألف قطعة مما أثار استياءً من قبل الحكومة التونسية. هذا ما برره مسعى السيد إيريك دو كاربونال Eric de Carbonnel الأمين العام لوزارة الخارجية لدى حبيب بورقيبة الذي أبدى ملاحظات بخصوص الهجومات المتكررة من قبل جنود ج. ت. و انطلاقا من التراب التونسي التي استوجبت على إدارة الاحتلال ضرورة

رد على الاعتداءات كوسيلة قانونية للدفاع. وفيما يخص تهديدات بورقيبة للتواجد الفرنسي في التراب التونسي ذكر السيد كاربونال الحق الدولي بأن الحكومة التونسية مسؤولة عن امن الفرنسيين [45].

وبالتالي اقترن اسم الساقية بأبشع جريمة ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الشعبين التونسي والجزائري، ونتيجة حتمية لصراع التناقضات التي عرفتها السياسة الفرنسية وللمكاسب التي حققتها الثورة الجزائرية مغربيا وعربيا ودوليا.

❖ **العدوان الفرنسي على بنزرت في سنة 1961 :**

طالب بورقيبة منذ جوان 1956 بجلاء القوات الفرنسية التي لا تزال مرابطة بالبلاد، إلا أن فرنسا أرادت المحافظة على أكثر ما يمكن من قواتها بالتراب التونسي للحيلولة دون مساس الدولة التونسية بالمصالح الفرنسية المتبقية في البلاد. ولتضييق الخناق على الثورة الجزائرية، نظم الحزب الحاكم بداية من 18 سبتمبر 1957 مظاهرات كثيرة للمطالبة بجلاء القوات الفرنسية عن البلاد، خاصة وقد قامت القوات الفرنسية بالكثير من الغارات على المواقع الحدودية لمنع تونس من مؤازرة الثورة الجزائرية، وقد ساندت تونس الثورة الجزائرية رغم تبرّمها من الوجود الكثيف للقوات الجزائرية بالتراب التونسي.

وكانت أخطر الغارات الفرنسية القصف الجوي لقرية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 يوم السوق الأسبوعي، وقد ردت تونس الفعل

بأن أصدرت الأوامر للسكان بإقامة المتاريس لشل تحركات القوات الفرنسية، كما طلبت من الجيش الفرنسي رخصة المرور قبل القيام بأي تحرك من جهة إلى أخرى.

ونشبت بين الجيش التونسي الناشئ والقوات الفرنسية معركة رمادة (الجنوب التونسي) في ماي 1958 بعد أن حاول الجيش الفرنسي الخروج من ثكناته ببرج البوف. وقد طلب بورقيبة الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للوصول إلى حل مع فرنسا [46]، ولم يطلب ذلك من الاتحاد السوفياتي، لأنه كان يبغض الشيوعية ولأن السوفيات كانوا متحالفين مع جمال عبد الناصر الذي وقف إلى جانب صالح بن يوسف خصم بورقيبة. وغداة الشكوى التي تقدمت بها تونس إلى مجلس الأمن الدولي، قبلت فرنسا بموجب اتفاقية 17 جوان 1958 جلاء كافة قواتها عن تونس في أجل محدود، باستثناء قاعدة بنزرت البحرية الاستراتيجية.

وفي جوان 1961 استغل بورقيبة شروع القوات الفرنسية في بنزرت في توسيع مطارها العسكري للمخاطرة بعمل حاسم لاسترجاع المنطقة. وقد أسفرت معركة بنزرت في أواخر جويلية 1961 عن مجزرة رهيبة في صفوف التونسيين ألاف القتلى والجرحى، لن تعترف فرنسا إلا بـ 630 قتيلا و1550 جريحا [47]، ولم يتم الجلاء إلا في 15 أكتوبر 1963.

وفي غمرة لهيب حرب بنزرت والالتفاف الوطني حول بورقيبة وتصالحه مع مصر، أغتيل صالح بن يوسف في 12 أوت 1961 في مدينة فرانكفورت بألمانيا الغربية على يد البشير زرق العيون [48]، وبذلك خلت الساحة من غريم بورقيبة، وكان من نتائج حرب بنزرت مغادرة الكثير من يهود البلاد الذين كانوا يعملون بالوظيفة العمومية [49].

وقد أصبح النظام التونسي يعيش عزلة رهيبة، خاصة بعد وصول الجزائر إلى الاستقلال، مما دفع بورقيبة إلى افتعال معركة بنزرت في جويلية 1961، التي وجد فيها بورقيبة فرصة يغتنمها لإخماد نضالات الجماهير، للتخلص من العناصر اليوسفية المتحالفة مع جبهة التحرير الوطني في الجزائر، حيث أصبح تطور النضال المسلح هناك يهدده، ويهدد الإمبريالية الفرنسية. وفي هذه المعركة أمتنع بورقيبة عن تسليم السلاح لغير أعضاء الحزب الحر الدستوري مما دفع بأبناء الشعب العزل إلى أن يستقبلوا بصدورهم قنابل الطائرات الفرنسية وسقط منهم 1500 شهيداً.

ولكن معركة بنزرت التي تكبد فيها الشعب التونسي خسائر جسيمة على كافة المستويات، أرادها نظام بورقيبة أن تكون مدخلاً لكسر الطوق العربي المتضامن مع الحركة اليوسفية، ولاستبعاد تهمة التعاون مع الاستعمار الفرنسي، كما أرادها أيضا أن تكون نافذة ليطرد منها القوات الفرنسية، ويفتح بعد ذلك الباب أمام القوات

الأميركية، حيث تم إبرام اتفاقيات سرية منحت الولايات المتحدة الأميركية بمقتضاها قاعدتين عسكريتين الأولى في الجنوب والثانية في الشمال، كما تم إيجار ميناء حلق الوادي للأسطول السادس الأميركي [50].

**ب- التهديدات الفرنسية وضغوطها على الحكومة المؤقتة :**

**❖ الصحراء الجزائرية في مفاوضات إيفيان :**

أصبحت الصحراء محور المفاوضات الجزائرية الفرنسية إذ حاولت فرنسا ومن وراءها ديغول كسب تأييد الدول المجاورة للصحراء لا سيما مع تونس والمغرب، في إطار ما سمي بالصحراء بحر داخلي، فبورقيبة طالب بعلامة الكيلومتر رقم 233، ومحمد الخامس طالب بتندوف، وتبلورت فكرة فصل الصحراء عن الشمال منذ سنة 1956، فأتبعتها عدة محاولات ومخططات فرنسية لتمكينها من استغلال البترول الجزائري [51]، مما أدى بموقف الحكومة المؤقتة من هذه المشاريع أن يكون واضحا وهو لا لإيقاف القتال ولا للاستقلال دون اعتراف فرنسا بالوحدة الوطنية للجزائر شمالها وجنوبها.

وبعد أن تأكّد ديغول بأن مخططاته السياسية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية باءت بالفشل مع تمسك جبهة وجيش التحرير الوطني بمبادئها من خلال وحدة التراب الجزائري بما فيها الصحراء، غيّر من موقفه باستئناف المفاوضات قبل إجراءات تقرير

المصير. وفي هذا الإطار قدّم بن يوسف بن خدة باسم الحكومة المؤقتة في 24 أكتوبر 1961 بتونس عدة اقتراحات من بينها التخلي عن فكرة تقرير المصير، وإعلان الاستقلال من طرف فرنسا مع وقف إطلاق النار فوراً [52]، وبعد العديد من التصريحات الفرنسية والجزائرية المؤكدة لرغبة الطرفين في استئناف المحادثات، اغتنم سعد دحلب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة مناسبة 1 نوفمبر 1961 وأدلى في حديث صحفي لمجلة " أفريك أكسيون" Afrique Action حول نظرة الحكومة المؤقتة للمفاوضات الجزائرية الفرنسية [53] صارت خطوات المفاوضات الجزائرية الفرنسية حسبما اتفق عليه الطرفان إلى غاية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، لتدخل الجزائر مرحلة انتقالية لتنظيم البلاد قبل الإعلان عن الاستقلال.

ونقلا عن صحيفة أفريك أكسيون افتتاحية بقلم محمد المصمودي كاتب الدولة للأخبار والسياحة معقبا على تطور مشكلة الصحراء بتاريخ 1961/06/27 :

لاحظ في المدة الأخيرة حملة غريبة ضد تونس بخصوص مطالب تونس بالصحراء، باعتباره أن القضية تخص فرنسا وليست الجزائر لأنه ليست الجزائر التي اقتطعت جزءا من تونس وإنما فرنسا، وعلى كل فهم يعرفون كيف نساعدهم على انتزاع سيادتهم ووحدتهم [54].

ونقلا عن مجلة إكسبريس الفرنسية "برلين وبنزرت والجزائر" بتاريخ 1961/08/06 :

أراد مديرها أن يقارن بين أهميتها وتأثيرها على مستقبل السلام والشعب الفرنسي، فيقول " إن الثورة الجزائرية هي الحركة الثورية الوحيدة في القارة الإفريقية والجزائر هي أقوى بلد في شمال إفريقيا وستحكم الصحراء بدون شك، وأن جيش التحرير الوطني بإطاراته السياسية يشكل سلاحا ليس له ما يساويه في إفريقيا ، هذه الجزائر التي ستفتك استقلالها من لا شيء بعد كفاح لا يكاد يصدقه العقل..." [55].

## الإحالات

1 - بوعلام بلقاسمي، مسألة تونس وتأثيرها على الكفاح المسلح بالجزائر من خلال صحافة الثورة الجزائرية، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشرة حول "استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، أيام 6/5/4 ماي 2006، تونس، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2010، ص 232.

2- جريدة العمل، العدد 308، 20 أكتوبر 1956.

3- يذكر الطاهر بن عائشة في شهادته أن بورقيبة وجماعته ساهم في إعدام 13 قائدا من أفضل قادة جيش التحرير أمثال عبد الحي، عباس لغرور، عبد الكريم هالي، ولزهر شريط، محمود المنتوري، والطالب العربي وغيرهم، كما زج بحوالي 375 جزائري – وكان هو معهم - في سجن بثكنة الزندالة، أنظر، الطاهر بن عائشة، "الثورة الجزائرية، وتونس"، الملتقى الوطني الثاني حول "فرانس فانون، الفكر التحرري في مواجهة الفكر الكولونيالي، 31/30 ماي 2005، مديرية الثقافة لولاية الطارف، بالتنسيق مع المركز الجامعي، ص 42.

4- حسب شهادة إبراهيم مزهودي، عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 378.

5- حسب شهادة حامد روابحية، نفسه، ص 291، 292.

6 - عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ط 1، ج 2، دار السبيل، الجزائر، 2004، ص 281.

7- مقلاتي، نفس المرجع، ص 289.

8- أنظر، أزمة إيجلي وتداعياتها 1958، في الفصل الثاني.

9- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج 3، 1959، منشورات وزارة المجاهدين، بدون تاريخ، ص .

10 - شهادة عمار بن عودة، محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومه، الجزائر، 2003، ص 222، 223.

11- "خطاب الباهي الادغم"، الشباب الجزائري، العدد 4، فيفري 1958، ص 12، وأيضا، بوعزيز، مرجع سابق، ص 171، 172.

12- Giampaolo Calchi Novati, La politique tunisienne face à la guerre d'Algérie, Confluences Méditerranée, N°29, Printemps 1999.

13 - العريبي، مرجع سابق، ص 156 .

14 - عبد الحميد زوزو، "مصادر الثورة الجزائرية"، مجلة الثقافة، العددان 110، 111، سبتمبر، ديسمبر، 1995، ص 22.

15 - الديب، مرجع سابق، ص 139.

16 - مقلاتي، دور بلدان، مرجع سابق، ص 140.

17 - نص البيان أنظر، الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص 159، 163.

18 - نفسه، ص 163 .

19 - حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية 1954 -1962، ج 2، ط 1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص 82، 83.

20 - فرقة بحث، الدعم العربي للثورة الجزائرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات م. و. د. ب. ح. و. ث. ن. 54، 2007، ص 41.

21 - عروسية تركي، معارك السدود بتونس، المجلة التاريخية المغاربية، السنة 28، العددان 102، 103، 2003، ص 106.

22 - انظر، المجاهد، العدد 22، 15 أفريل 1958، ص 7.

23 - مقلاتي، مرجع سابق، ص 266.

24 -" شعوب العالم تحتفل بالذكرى السادسة للثورة الجزائرية"، المجاهد، العدد 82، 14 نوفمبر 1960، ص 6.

25 - مقلاتي، مرجع سابق، ص 302.

26 - حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية 1954 -1962، ج 1، ط 1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص ص 571 - 583.

27 - نفسه، ص 584.

28 - نفسه، ص 585.

29 - محمد لطفي الشايبي، مساهمة تونس في ثورة التحرير الجزائرية 1954 - 1958، ج 2، جريدة الصباح، 12 سبتمبر 2007.

30 - عامر رخيلة، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، المصادر، العدد الأول، 1999، ص ص 137 - 177.

31 - الهادي التيمومي، تونس 1956 -1987، ط 1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2006، ص 27، ولمعرفة تفاصيل ووقائع الاعتداء على الساقية، وأيضا أنظر، الهادي البكوش، ساقية سيّدي يوسف الوقائع والتداعيات، تعريب أحمد العابد ومحمّد بلحاج، تونس، 2008.

32 - إحياء الذكرى الـ 37 لمجزرة ساقية سيدي يوسف التي نفذها الاستعمار الفرنسي في 8 فيفري 1958، مطبوعة، المتحف الوطني للمجاهد، وزارة المجاهدين، فيفري 1996، ص 5.

33 - الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، شهادة على عصر، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999، ص 43، وأيضا يعتبر ميشال مارتيني بأن الهجوم على ساقية سيدي يوسف التونسية تعدي قانوني، لأن حق المتابعة في نظر القانون الدولي ممنوع، والذين سمحوا لأنفسهم اتخاذ هذا القرار هم ساسة فرنسا وليس عسكريوها، وبالتالي فالقرار اتخذ في سرية تامة لم يسمع به لا رئيس الحكومة فيليكس غايار ولا الحاكم العام بالجزائر روبرت لاكوست، أنظر،

Michel Martini, Chroniques des Années Algériennes 1946-1962, Editions Bouchene, Paris, 2002, P203

34 - العقيد زبيري، مرجع سابق، ص ص 188، 192.

35 - حسب ما جاء في نص المذكرة التي سلمتها السلطات التونسية إلى مجلس الأمن، أنظر، مطبوعة، إحياء الذكرى الـ 37 لمجزرة ساقية، مرجع سابق، ص 10، 12.

36 - اعتبرت على المستوى الدولي حقيقة كارثية لفرنسا باعتبارها المرحلة الأولى للأزمة التي مهّدت بانهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة وعودة الجنرال ديغول إلى مسرح الأحداث، أنظر،

Giampaolo Calchi Novati, «La politique tunisienne face à la guerre d'Algérie», Confluences Méditerranée, N°29, Editions l'Harmattan, Paris, Printemps 1999, S. p .

37 - الموسوعة العسكرية، ج 3، ط 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الأردن، 1990، ص ص 615، 616.

38- العقيد زبيري، مرجع سابق، ص 192، ولتخفيض حدة التوتر تم تعيين لـ ( les Anglos saxons ) للوساطة بين فرنسا وتونس حتى يجدوا حلاّ. كانت الأجواء غير متكافئة بين جيش منظم بـ 30 ألف جندي فرنسي مجهّز بأحدث الأسلحة، أمام جيش تونسي فتي غير منظم وغير

مجهّز ليست له قوات برية وبحرية كافية. حاول من خلالها كل من بورقيبة وغونباز Gambiez (قائد القوات الفرنسية في تونس) تفادي أي محاولة اصطدام، وبقي الجيش الفرنسي داخل الثكنات إلى غاية شهر جوان 1958 بقدوم الجنرال ديغول إلى السلطة، أنظر، Martini, op. cit, P203.

39 - رخيلة، مرجع سابق، ص 156.

40 - يحي بوعزيز، "ملامح عن ثورة اول نوفمبر"، الاصالة، العددان 73، 74، سبتمبر-أكتوبر 1979، ص 26.

41 - عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1958، ج 1، ط 1، منشورات وزارة المجاهدين، ب. ت، ص ص 75- 81.

42 - المجاهد، العدد 18، 1958/2/25، ص ص 6- 9.

43 - Benatia, op. cit, P 196. ويدعم هذا القول ما ذهب إليه عبد المجيد بلخروبي بأن حجم الخسائر تم تقديرها من طرف لجنة الأمم المتحدة لأوروبا سنة 1957 بما يعادل 700 مليار فرنك قديم، أما فقد توصلت في شهر سبتمبر من نفس السنة إلى 800 مليار ف. "The banker" المجلة البريطانية " Abdelmadjid Belkherroubi,la Naissance et la Reconnaissance de la République Algérienne, ENAG, Alger, 2006, P50.ق، أنظر،

44 - شريط، الثورة، مرجع سابق، ص 172، 173.

45 - L'Aurore, 6/4/1960, boite D-4-41.

46 - "قضية الأسلحة الأمريكية البريطانية إلى تونس"، المجاهد، العدد 13، 1957/12/1، ص 11 .

47- ويذكر ميشال مارتيني بأن المعركة دامت حوالي 5 أيام، قتل فيها 700 تونسي و1200 جريح، و24 قتيلا فرنسيا، أنظر،

Martini, Chroniques, op. cit, P 344.

48- توفيق المديني، المعارضة اليوسفية نشأتها وتطورها، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ، ص 25.

49- التيمومي، مرجع سابق، ص ص 27، 29.

50- المديني، مرجع سابق، ص ص 22، 23.

51 - لمزيد من الإيضاح، أنظر، أزغيدي، مرجع سابق، ص ص 223- 228.

52- بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 27، 28، وكذا، دحلب، المهمة منجزة، مرجع سابق، ص 138، 139.

53 - نص الحديث موجود في الملحق 9 أنظر، دحلب، نفسه، 256، 270.

54 - عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1961، ج 2، ط 1، منشورات وزارة المجاهدين، ب. ت، ص ص 43، 45.

55 - نفسه، ص 94، 97.